الحدود والقضايا الجيواستراتيجية في إقليم المشرق العربي (تاريخياً وحضارياً)

الأستاذ الدكتور إبراهيم أحمد سعيد*

الملخص

تأتي أهمية البحث من الضرورة الحيوية لإيجاد سبل مناسبة لاستثمار الحدود في إقليم المشرق العربي بما يُحقق فوائد اقتصادية وسياسية وجيو إستراتيجية لهذا الإقليم عوضاً عن حالات التنافر والتعارض التي أوجدتها الحدود بين دول الإقليم منذ نشأتها في الربع الأول من القرن العشرين، وجاءت الحدود في إقليم المشرق العربي نتيجة للتآمر الغربي على الإقليم في غمرة التناحر الغربي على المستعمرات، وتُعدُّ الحدود في الإقليم حدود قوة فُرضت على شعوب الإقليم بعد الحرب العالمية الأولى ،ولم تُطبق المعايير الطبيعية المعهودة في ترسيم الحدود بين دول الإقليم. وهي تعود إلى مرجعية سياسية استعمارية ،كاتفاقية سايكس بيكو المتضمنة اقتسام الإقليم بين بريطانية وفرنسة، ووعد بلفور المتضمن إلغاء فلسطين وجعلها وطناً قومياً لليهود في العالم. وتعدُّ الحدود البحرية من أكثر الحدود إثارة للجدل والاهتمام لما لها من أهمية إستراتيجية واقتصادية وحيوية، وهي أقدمها ولكنها أقلها تحديداً . ومعظم الحدود في

* قسم الجغرافية – كلية الآداب – جامعة دمشق

الإقليم هي حدود هندسية رُسِّمَتْ بطريقة الرسم بين نقطتين واضحتين بخط مستقيم وخاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة . يُمكن للحدود الحالية أن تكّون بؤر تنمية وتطوير وتعاون مشترك في المواقع التي رُصِدَتْ في الخريطة السياسية لإقليم المشرق العربي.

كلمات مفتاحية:

الحد، التخم، الحد الطبيعي، الحد الهندسي، الدولة، الإقليم، جيوإستراتيجي، بؤرة توتر، معايير ترسيم الحدود، التنمية .

المقدمة:

تُعدُّ دراسة الحدود السياسية من الأهمية بمكان لما للحدود من تداعيات وجوانب متعددة الاتجاهات والمستويات بدءاً من أدناها ،كحركة الأفراد والسلع ، وانتهاءً بأعقدها، كإقامة مراكز تنموية بينية أو كبؤر توتر وعدم استقرار. ونظراً إلى أن الحدود في إقليم المشرق العربي نشأت وأسست دولاً دون أن يؤخذ رأي سكان الإقليم في هذه الحدود أو في الدول التي أُنشئت خلف تلك الحدود وعوضاً من أن تكون الحدود عامل عزلٍ وتوتر نستطيع أن نجعل من هذه الحدود عامل تعاون وتنمية وازدهار .

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من الضرورة الحيوية لإيجاد سبل مناسبة لاستثمار الحدود في إقليم المشرق العربي بما يُحقق فوائد اقتصادية وسياسية وجيو إستراتيجية لهذا الإقليم عوضاً عن حالات التنافر والتعارض التي أوجدتها الحدود بين دول الإقليم منذ نشأتها في الربع الأول من القرن العشرين .

مشكلة البحث:

باتت الحدود مسألة وطنية ذات أبعاد سياسية انغلقت حولها دول الإقليم كأساس مركزي لوجود كل دولة من دوله وتطورها، ولم تتمكن هذه الدول من الإفادة من الأبعاد المكانية والتجاور الجغرافي مع ما يحمل هذا الإقليم من تراث ثقافي وحضاري وتاريخي كافٍ ليكون أساساً للتعاون ووضع الخطط التنموية البينية بما يتوافق والخصائص الجغرافية المحلية في الإقليم بغض النظر عن الحدود السياسية المفروضة (الحالية).

فرضيات البحث: انطلاقاً من مشكلة البحث يُمكن وضع الفرضيتين الآتيتين:

1- هل يُمكن الإفادة من الحدود في التنمية ؟

2- لا تستطيع الحدود أن تلغي ضرورة الحاجة إلى وضع إستراتيجية موحدة لإقليم المشرق العربي .

أهداف البحث: هَدَفَ البحث إلى تحقيق الآتي :

1- تحليل المرجعيات السياسية والتاريخية لنشأة الحدود في إقليم المشرق العربي .

2- تحديد دور الحدود في إيجاد قاعدة مناسبة للتعاون والتنمية الإقليمية .

3- وضع خطة طريق للتعاون الجيوإستراتيجي في إقليم المشرق العربي على أساس الإمكانيات المتاحة للخصائص الجغرافية للإقليم .

منهجية البحث: استُخدمت في البحث المناهج الآتية :

1- المنهج التاريخي لدراسة نشأة الحدود في إقليم المشرق العربي وتحليلها وظهور دوله .

2- المنهج الكارتوغرافي لدراسة المجال الجغرافي (المكاني) لاتفاقية سايكس بيكو ومدى توافق الحدود السياسية للإقليم مع تلك الاتفاقية، وكذلك دوله المتشكلة وتحديد مراكز التعاون والتنمية البينية.

3- منهج المشكلات لدراسة مشكلات الحدود في إقليم المشرق العربي الداخلية والخارجية وكيفية وضع الحلول المناسبة لها بما يضمن تطوير الإقليم، ووضع خطة طريق للتعاون الإستراتيجي في القضايا الإقليمية والدولية .

مفهوم الحدود وأسباب نشوئها وتطورها التاريخي وأنواعها ووظيفتها

مفهوم الحدود:

الحد لغة هو: الحاجز بين الشيئين ومن كل شيء طرفه ومنتهاه [1]. والحد هو: الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر ولئلا يتعدى أحدهما على الآخر[2]. والحد هو الحاجز بين الشيئين، وحد الشيء: منتهاه، تقول: حَدَدتُ الدار أحدّها حداً والتحديد مثله، والحدّ: المنع[3]. يقابل الحد باللغة الإنكليزية : Boundary يمتلك الحد مفهوماً جغرافياً وتاريخياً وسياسياً، وهو قبل كل شيء وريث شرعي للتخم الذي كان يفصل بين الكيانات السياسية القديمة (الإمبراطوريات)، والتخم لغة منتهى كل قرية أو أرض، يُقال: فلان على تخم من الأرض، والجمع تخوم[4]. يُقابل التخم باللغة الإنكليزية: Frontier. كان التخم في الماضي عبارة عن مساحة شريطية ضيقة قد تصل إلى عدة كيلومترات وفقاً لطبيعة المنطقة، سهلية زراعية أو جبلية أو صحراوية أو نهراً أو مضيقاً، والتخوم تفيد معنى التجاور في حين تفيد الحدود معنى النهاية، ولم يكن حراس التخوم، أو من النادر، يرون بعضهم بعضاً. وكانت التخوم تُدعى عند العرب بالثغور وخاصة في المناطق التي يكثر عبور الأفراد من الدولة إلى الدولة المجاورة وبالعكس. أمَّا الحد فهو عبارة عن شريط ضيق من المساحة يفصل بين دولة وغيرها من الدول، إنه نهاية دولة وبداية دولة أخرى، قد يكون شريطاً من الأسلاك الشائكة أو المكهربة أو جداراً إسمنتياً أو خندقاً عميقاً، وقد يكون نهراً. تتخلل الحدود أبراج مراقبة ، أو دشم عسكرية مزودة بالسلاح، وهذا يرتبط بنوعية العلاقات بين

1 ابن المنظور، لسان العرب الجزء 4 ، بولاق، مصر، 1300هـ ، ص 115 .

2 المعجم الوسيط ، ص 160 .

3 الصحاح. ج2 إسماعيل بن حماد الجوهري ، دار العلم للملايين ص462 .

4 الصحاح، ج 5 ص 1877 .

الدول المعنية، فإذا كانت العلاقات متوترة بين دولتين نجد الحدود على درجة عالية من الجاهزية، وقد تُزرع الحدود أو الأراضي الملاصقة لها بالألغام والأسلحة ذاتية الإطلاق، وتكون مراقبة بآلات التصوير (الكاميرات) وغير ذلك. والحدود تعيّن (تُحدّد) الدولة على المستوى الأفقي والرأسي على حدّ سواء، فهي ترتفع عمودياً فوق الأرض فتحدّد مجاله الجوي، وتمتد باطنياً لتشمل النطاق الصخري الذي يرتكز عليه إقليم الدولة حيث تُستخرج منه الثروات المعدنية[5]. يرى بعضهم[6] أن التخوم أجزاء من سطح الأرض في حين الثانية (أي الحدود) اختيرت وحُدّدت بواسطة الإنسان . ويرى بعضهم[7] أن خضوع الحدود للقانون الدولي يُقوي الروابط بين الدول المتجاورة ويجعلها تقيم علاقات حسن جوار فيما بينها بشرط أن تكون هذه الدول مقامة على أساس شرعي ومُعترف بها من قبل المجتمع الدولي .

أسباب نشوء الحدود في إقليم المشرق العربي:

جاءت الحدود بمفهومها الحديث في إقليم المشرق العربي نتيجة للأسباب الآتية :

1- الاستعمار الأوروبي (الفرنسي والبريطاني) إذْ أدى دخول القوات الإنكليزية والفرنسية إلى إقليم المشرق العربي إلى تقسيمه إلى مناطق نفوذ أولاً بالاستناد إلى اتفاقية سايكس بيكو المشؤومة ثم تحويلها إلى دول تحت الاحتلال أو الانتداب فيما بعد .

---

5 محمود توفيق محمود، مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية – العربية. مجلة السياسة الدولية، ع 111، القاهرة، مؤسسة الأهرام يناير 1993م ص 167 .

6 مصطفى مرسي، أوراق إستراتيجية . التعامل الحضاري مع نزاعات الحدود في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية ، نتائج إيجابية ومرحلة جديدة . سجل الأحداث الجارية في منطقة الخليج وجوارها الجغرافي، ع 15 ، تموز/يوليو – أيلول /سبتمبر 2000 م ص 42 .

7 سالم محمد مفتاح صالح الزعابي، الجوانب الدولية للنزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث، مطبعة رأس الخيمة الوطنية، ط1 ، 1423 هـ / 2002 م ص71 .

2- الاستقلال عن الاستعمار، الذي عَمَّقَ الحدود السياسية بين الدول التي أنشأها، وعند خروجه جعلها الهدف الرئيسي الذي تدور حوله سياسات الحكومات في هذه الدول. ولم تحاول الدول المستقلة تعديل تلك الحدود.

3- زيادة السكان في الدول القطرية، مما دفع بضرورة الاستثمار لمعظم الأراضي الواقعة على الحدود بين دول إقليم المشرق وخاصة الأراضي ذات الإمكانيات المادية الجيدة، الزراعية أو التي تحتوي على ثروات ذات قيمة اقتصادية أو التي تمتلك موقعاً جغرافياً – اقتصادياً مهماً في التجارة البيئية أو تجارة الترانزيت.

أنواع الحدود في إقليم المشرق العربي:

توجد في إقليم المشرق العربي أنواع متعددة من الحدود يمكن تقسيمها إلى مجموعتين، وهما:

أولاً الحدود الطبيعية وتشمل أنواعاً عدة وهي:

1. الحدود النهرية .
2. الحدود البحرية .
3. الحدود الجبلية .
4. حدود الأودية .
5. حدود الصحارى أو البوادي ،
6. حدود المستنقعات .

ثانياً الحدود البشرية . وتضم :

1. الحدود الإثنية أو اللغوية .
2. الحدود الهندسية .

أولاً- الحدود الطبيعية وتضم:

1- الحدود النهرية :

يُعدُّ وسط النهر الحد الفاصل بين الدول المتشاطئة عليه، وفي هـذا الإقلـيم لا توجد أنهار كبيرة تُشكل حدوداً (باستثناء دجلة وشط العرب)، مع ذلك تُشكل الحـدود النهرية جزءاً مهماً من الحدود بين دول الإقليم، فهي تُمثّل الجزء الغربي من الحـدود بين سورية ولبنان شمالاً حيث يجري النهر الكبير الجنوبي. ويشغل نهـر اليرمـوك جزءاً من الحدود الأردنية السورية. ويقع جزء من نهر الأردن وبحيرة طبريـة بـين سورية وفلسطين، في حين يشغل الجزء الأكبر من نهر الأردن الحدود الطبيعية بـين الأردن في الشرق وفلسطين في الغرب . وفي شمال شرق سورية يُشكل نهر دجلـة الحد الطبيعي بين سورية وتركية لمسافة نحو خمسين كيلو متر ومسافة قصيرة بـين سورية والعراق أيضاً . وفي الجنوب الشرقي من العراق حيث يجري شط العرب فقد أصبح يشغل الحدود بين العراق وإيران، وفقاً لاتفاقية الجزائر في عام 1975 م ، من الخليج وحتى مسافة 102 كم مقابل مدينة خورمشهر .

2- الحدود البحرية:

تُعدُّ الحدود البحرية أكثر أنواع الحدود وضوحاً ولكنها ليست مع ذلـك أقلهـا إثارة للنزاعات والتوتر بين الدول . والسبب في ذلك يعود إلى الوضع الميداني للبحار وما تمتلكه من خصائص محلية يصعب ضبطها أحياناً والقياس عليها أحياناً أخـرى . ونظراً إلى أنَّ الأرصفة القارية تمتلك موارد اقتصادية معدنية وشبه معدنية ومـصادر طاقة وما تمتلكه الكتلة المائية من ثروات حيوية، أو لأهمية كتلة المياه فـي الملاحـة الدولية ودورها كذلك في الأمن الخاص لكل دولة، أو لمنظومات إقليمية سياسية، لذلك أصبحت الحدود البحرية أكثر الحدود تعقيداً وإثارة للنزاعات وربمـا للحـروب فـي المستقبل في إقليم المشرق العربي وفي غيره . فالحدود البحرية المشرفة على خلـيج

العقبة في جنوبي الأردن وفلسطين صغيرة جداً 10.5 كم (في بعض المصادر 6كم) تخص فلسطين ونحو 26 كم تخص الأردن. يُشرف الإقليم على البحر المتوسط فيبلغ طول الحدود التي تخص فلسطين 224كم، ويبلغ طول الحدود التي تخص لبنان 225كم، في حين تبلغ أطوال الحدود التابعة لسورية 302 كم (120 كم تابعة للواء اسكندرونة، 183 تخص سورية). لعل الحدود البحرية كانت من أبكر أنواع الحدود التي اعتمدت عليها الدول في نشأتها، ولكن حتى الآن لم تتفق الدول اتفاقاً تاماً على تحديدها[8]. وهي تنقسم إلى قسمين في مشاريعها لتقسيم الحدود البحرية، وهما:

1- دول تسعى لتجعل الحدود البحرية ضيقة، وهي الدول القوية، لأن هذا يُمكّن هذه الدول من الوصول إلى أقرب مسافة من الدول الضعيفة، وتستطيع من خلال ذلك استغلال ثروات الدول الضعيفة الواقعة ضمن الأرصفة القارية القريبة من شواطئها وحقوقها، وبالوقت نفسه لا تستطيع الدول الضعيفة أن تُشكّل أي خطر على حقوق الدول القوية ولا أن تُرسل سفنها لتستغّل ثروات تخص أو تقع مقابل شواطئ الدول الغربية .

2- دول تسعى لتجعل الحدود البحرية واسعة وبعيدة عن الشواطئ كي تضمن حقوقها بالقانون الدولي الخاص بالحدود البحرية، وتُبعد عنها أطماع وألاعيب الدول القوية في سرقة حقوق الدول الضعيفة وثرواتها. مثل دول أمريكا اللاتينية.

ويأتي اهتمام الدول في إقليم المشرق العربي بالحدود البحرية للأسباب الآتية :

1- اكتشاف كميات كبيرة من احتياطي الغاز الطبيعي في الرصيف القاري لشرقي البحر المتوسط، وهذا ما دفع بالكيان الصهيوني ليعقد اتفاقاً على تقسيم الحدود

8 ففي عام 1608م ابتكر المحامي الهولندي جروتيوس Grotius فكرة الحدود المائية (المياه الإقليمية) عندما قال: "يحق لكل دولة أن تسيطر على شريط مائي مقابل سواحلها " .

البحرية مع دولة قبرص، الأمر الذي دفع بلبنان ليقدّم احتجاجاً قوياً مطالباً بحقوقه الوطنية وفق القانون الدولي ومستنكراً هذا الاتفاق. وقد أكدت الدراسات الأولية وجود كميات كبيرة من النفط في الرصيف المقابل للسواحل السورية.

2- اكتشاف عدد كبير من ينابيع المياه العذبة التي تخرج في قاع الرصيف القاري مقابل الشواطئ العربية ، ويُقدّر صبيبها السنوي بنحو 2.5 مليار م3، وهي ليست أقل من ذلك، إذا لم تكن أكثر، مقابل الشواطئ اللبنانية، وقد تعادلها مقابل الشواطئ الفلسطينية .

3- احتواء كتلة المياه البحرية فوق الرصيف القاري على كمية كبيرة من الثروة الحيوية، الحيوانية والنباتية على حدّ سواء، ذات القيمة الغذائية والاقتصادية لسكان إقليم المشرق العربي.

4- إمكانيات استخدام الموارد الكامنة في هذه المياه، الطاقة والأملاح والمعادن التي تُسهم في زيادة الدخل والتنوع الاقتصادي وقوة دول الإقليم.

5- أهمية المياه الإقليمية في التجارة الإقليمية والدولية التي تزيد من اندماج الإقليم في المنظومات الإقليمية والدولية، لأن البحر المتوسط يُعدّ من أهم بحار العالم في العلاقات الدولية والتجارة العالمية والضخ الحضاري والإنساني، فهو يُشكّل بحيرة تتحلق حولها الحضارة العربية والأوروبية والإسلامية.

6- دور المياه الإقليمية في الدفاع وسيادة دول الإقليم ومدنه الواقعة على الشواطئ البحرية، فالدول البحرية تستطيع أن تمتلك إمكانيات وقدرات دينامية أكثر من الدول الحبيسة في إثبات وجودها في الأمن الدولي والإقليمي والخريطة السياسية العالمية، وقد تدفع الحدود البحرية الدول لتتنافس تقنياً واقتصادياً وعسكرياً وسياسياً لتثبت وجودها وتحمي مصالحها، فالبحر قد يكون عامل ضعف إذا لم

تتمكن الدول من الإفادة من هذه الإمكانية، ولكنه بالوقت نفسه قد يكون عامل قوة وتنافس وعطاء وإنتاج وتسابق بين دول الإقليم إذا سعت وراء ذلك.

أنواع الحدود البحرية في إقليم المشرق العربي:

تتعدد الحدود البحرية في إقليم المشرق العربي وفقاً لوجود الخلجان وأشكال الشواطئ وأهمها:

أ- المياه الداخلية التي تُعدّ جزءاً من اليابس وفق قوانين الحدود، ويُشترط بالخليج الذي يحصر المياه الداخلية أن لا تزيد المسافة في عنق الخليج على 24 ميلاً بحرياً (46.3كم). تمارس الدولة عليها سيادتها كما تمارسها على أية بقعة من أراضيها ومعظم الخلجان إن لم نقل كلها في السواحل الشرقية للبحر المتوسط تدخل ضمن المياه الداخلية. (خليج عكا،خليج حيفا، خليج صور، خليج جونية، خليج النقعة، خليج طرابلس، خليج عكار، خليجا اللاذقية الشمالي والجنوبي، خليج البسيط، خليج السويدية، خليج اسكندرونة).

ب- المياه الإقليمية، وهي جزء من الرصيف القاري الذي يقابل سواحل الدولة مباشرة، وحدها يُشابه أو يُماثل خط الشاطئ (توجد ثلاث طرائق لتحديد المياه الإقليمية [9] التماثل، والأقواس، وخط الأساس). تختلف الدول في حساب المياه الإقليمية أو في تحديدها، فهي تراوح بين 3ميل بحري أو 6 ميل أو 12 أو 14 ميلاً بحرياً (5.5 كم، 11.11 كم 22.22 كم 25.92 كم). تمتلك الدولة حق السيادة على هذه المياه ولكن يحق للدول عبور هذه المياه بعد الإعلان عن ذلك

9 إبراهيم أحمد سعيد، ما بين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيوبولتيك والعولمة، دار الأوائل، دمشق. 2006م، ص166- 167

وأخذ الموافقة وضرورة رفع علم الدولة ذات السيادة، وكذلك للدولة السلطة على فضائها أو جوها مثل المياه ذاتها.

ت- المياه الملاصقة(البلاغيلية)، وهي مياه تعادل المياه الإقليمية وتقع بعدها باتجاه أعالي البحار، وهي على العموم غير مستخدمة في سورية ولبنان، أمَّا في فلسطين المحتلة فإن السفن الإسرائيلية تستخدمها وتعترض أية سفينة ترى فيها خطراً عليها، تجارية كانت أو ركاباً أم غير ذلك.

3- الحدود الجبلية:

تحتل الجبال معظم الحدود بين لبنان وسورية، وهي حدود واضحة من حيث المظهر التضاريسي، على الرغم من أن الأساس التاريخي والاجتماعي يجعل منها غير ذي فائدة أو أنها لا تستطيع أن تؤدي دورها لأن معظم العائلات السورية واللبنانية، على الحدود أو بعيداً عنها، توجد بينها زيجات وقرابات، ولم تتمكن تلك الحدود من حسم قضية الملكيات الزراعية والعقارية بين الدولتين. فبعض العائلات السورية تمتلك عقارات زراعية وغير زراعية في الجانب اللبناني، وكذلك توجد عائلات لبنانية تمتلك عقارات زراعية وغير زراعية في الجانب السوري. وتشكل التضاريس جزءاً من الحدود السورية الأردنية عند السفوح الجنوبية لجبل العرب، وكذلك أطراف جبل سنجار بين العراق وسورية، وتمثل التضاريس الحدود كلّها بين إقليم كردستان العراق مع إيران وتركية.

4- حدود الأودية:

تُمثل الأودية حدوداً طبيعية نموذجية، ولعل من أهم حدود الأودية في هذا الإقليم هي الحدود الواقعة جنوب البحر الميت بين فلسطين والأردن التي يمثلها وادي عربة، ويحتل وادي اليرموك جزءاً من الحدود السورية الأردنية، وكذلك وادي نهر دجلة بين سورية وتركية والعراق وسورية في الزاوية الشمالية الشرقية من سورية.

5- حدود المستنقعات:

وهي حدود قليلة الوجود، ولكن يقع جزء من الحدود العراقية الإيرانية ضمن هذا النوع من الحدود وذلك في منطقة الأهوار (الأهواز) .

ثانياً - الحدود البشرية الأثنية واللغوية:

لم تنجح عمليات ترسيم الحدود بين تركية وسورية وبين إيران والعراق في الأخذ بالحسبان التوزع الجغرافي للعرب وسواهم على الأرض، فقد كان يجب أن تؤخذ الوقائع التاريخية والسكانية، فالعرب يمتدون حتى أقدام جبال طوروس، وكذلك يمتد العرب على كامل إقليم عربستان، ولكن الحدود أخذت منحى آخر اعتمد على المصالح الفرنسية والبريطانية في إقليم المشرق وبحسب مجريات الحروب الكونية، ولذلك غُيِّرَتِ الحدود غير مرة واقتُطعت أجزاء كبيرة من إقليم المشرق العربي وضُمّت إلى تركية كان آخرها لواء اسكندرونة في عام 1939م إرضاءً لها حتى لا تدخل الحرب إلى جانب ألمانية، وأخذت إيران عربستان أيضاً.

ثالثاً - الحدود الهندسية – الاستعمارية الموروثة:

تُعدُّ الحدود الهندسية من أسهل أنواع الحدود بين الدول، وهي حدود ترسمها لجان مختصة على الخرائط أولاً ثم تُحدد على الواقع ثانياً، وتُبنى هذه الحدود بالاعتماد على شبكة الإحداثيات الجغرافية، خطوط الطول ودوائر العرض، ومع ذلك فإن هذا النوع من الحدود المعتمد على شبكة الإحداثيات لا يوجد في إقليم المشرق العربي إلا في زاوية صغيرة بين إيران والعراق على خط الطول 48 بمسافة لا تزيد على 50 كم في الجنوب الشرقي من الحدود. أمَّا النوع الثاني من الحدود الهندسية فهو المعتمد على الخطوط المستقيمة، ويُمثّل هذا النوع الأكثر انتشاراً في دول الإقليم، فالحدود بين فلسطين ومصر في شبه جزيرة سيناء تأخذ هذا النوع من الحدود، وكذلك

تتشكل الحدود الأردنية مع المملكة العربية السعودية بالطريقة الهندسية في الجنوب والشرق (خُططت الحدود الأردنية – السعودية بموجب معاهدة حدا استناداً إلى أربع نقاط استناد يُوصل بينها بخطوط مستقيمة[10]). وتتضح الحدود السياسية الهندسية بجلاء بين الأردن والعراق من جبل التنف حتى قمة جبل عنازة (نقطة تقاطع 32 شمالاً مع 39 شرقاً) وبين الأردن وسورية من جنوب جبل العرب (قرية دير الكهف) باتجاه الشمال الشرقي شاملة معظم الحدود بين سورية والعراق إلى البوكمال، وبين العراق والسعودية. وقد كان حل مشكلة المنطقة المحايدة بين العراق والسعودية بالطريقة ذاتها، حيث تؤخذ خطوط مستقيمة بين نقطتين محددتين مسبقاً ثم تُقسَّمُ الأرض وتُوضَعُ إشارات الحدود المميزة. وقد استُخدمت هذه الطريقة أيضاً بين إيران والعراق في بعض المناطق الحدودية، وبين العراق والكويت على الرغم من عدم الاتفاق عليها حتى الآن. وتُعدُّ حدود الصحارى أو البوادي، في هذا الإقليم، حدوداً هندسية وهي تشكل معظم الحدود بين سورية والأردن والعراق في وسط منطقة الحماد، وكذلك الحدود الأردنية مع العراق والسعودية وحدود العراق مع السعودية والعراق مع الكويت.

وظائف الحدود في المشرق العربي:

نشأت الحدود في إقليم المشرق العربي، كغيرها في المناطق الأخرى، لتأدية الوظائف الآتية:

1- تمكين الدولة من تطبيق قوانينها وسيادتها على شعبها وعلى أراضيها.
2- حماية الدولة كشخصية اعتبارية أو ككائن حي في مساحتها الخاصة بها، فالحدود تُمثل أبعاد الدولة وامتداداتها الأرضية ذات الأبعاد الجغرافية والاقتصادية والسياسية والحيوية الأولية.

10 محمد محمود السرياني ، الحدود الدولية في الوطن العربي ، نشأتها وتطورها ومشكلاتها ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1422 هـ ، 2001م ص 75 .

3- حماية السكان أو المواطنين داخل الدولة، بالطبع إذا تمكنت الدولة من ذلك، على الرغم من أن هذا هو هدفها الرئيسي.

4- تمكين الدولة من حماية مواردها الطبيعية، السطحية والباطنية (المعدنية وشبه المعدنية وموارد المياه)، وحماية تلك الموارد وصيانتها وتنميتها واستثمارها.

5- تُساعد الحدود في تنظيم علاقة الدولة بالدول المجاورة لها، وغير المجاورة أيضاً، براً وبحراً وجواً.

هنا نجد أن الوظائف السابقة تتحقق من خلال القانون الدولي الذي يعترف بحق كل دولة ممارسة سلطاتها على المساحة التي تتبعها ضمن الحدود التي تميّزها عن غيرها. فالمساحة والحدود هما البنية التحتية الجغرافية السياسية لأية دولة في الخريطة السياسية العالمية.

6- وللحدود وظيفة حضارية تظهر في تنظيم العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدول والدول المجاورة لها، سواء في حركة الأفراد أم في حركة البضائع والمواد الأولية أم في حركة رؤوس الأموال والمعلومات وخلافها.

المعايير التي اتُبعت عند تشكيل الحدود في إقليم المشرق العربي:

تُراعى عند وضع الحدود معايير عدة من أهمها الآتي :

1- المعايير الأنتروبيولوجية والقومية والثقافية.(كما في معظم الدول الأوروبية ودول جنوب شرق آسية).

2- المعايير الاقتصادية في تقسيم الأراضي الزراعية وموارد المياه والمعادن وأشباه المعادن ومصادر الطاقة.(كما في وسط أوروبة وبين المكسيك والولايات المتحدة وبين الكويت والسعودية وغيرها كثير).

3- المعايير الإستراتيجية وفقاً للمصالح الإمبريالية والدول العظمى.(الحدود بين

الكوريتين، مشكلة كشمير، حدود الكيان الصهيوني، الحدود بين سورية وتركية).

أمَّا في إقليم المشرق العربي فلم تُتبع تلك المعايير في تشكيل الحدود فيه ولم تُسهم في تشكل دول الإقليم . فالمجتمعات في الإقليم متنوعة جداً ولا توجد منطقة جغرافية تخص مجموعة أثنية دون غيرها ومن ثمَّ لم يكن بالإمكان استخدام المعيار الأنتروبيولوجي لتكوين الدول وتقسيم الإقليم، ولم يُؤخذ المعيار الاقتصادي أساساً في تقسيم الحدود بين دول الإقليم إذْ نجد في كثير من المناطق تداخل الأراضي الزراعية بين دول الإقليم وكذلك موارد المياه، بل على العكس من ذلك فإن موارد المياه البينية يمكن أن تكون مصدراً من مصادر التوتر بين دول الإقليم. ولكن المعيار الأخير (المعيار الإستراتيجي) هو المعيار الذي استُخدم في نشأة دول الإقليم، والذي عكس في حينه المصالح الاستعمارية المباشرة بين فرنسة وبريطانية ثم التخطيط والتآمر سراً وعلانية لقيام ما يُدعى بالدولة العبرية في هذا الإقليم بدءاً من وعد بلفور واتفاقية سايكس بيكو وتقديم الرعاية للعصابات الصهيونية حتى قيام الدولة العبرية في أيار/مايو 1948 م.

المرجعيات السياسية والتاريخية لنشأة الحدود في إقليم المشرق العربي:

كان إقليم المشرق العربي كغيره من معظم الأقاليم العربية تابعاً للسلطنة العثمانية، ولكن قبضة السلطنة على إقليم المشرق العربي كانت أشد من غيرها على بقية الأقاليم، والسبب في ذلك يعود لأمور جيوإستراتيجية، فالإقليم هو الأقرب جغرافياً للمركز السياسي في السلطنة، ومن ثمَّ فقد كان الإقليم تحت المراقبة الدائمة ولا يُسمح لأي شكل من أشكال النهوض القومي والثقافي فضلاً عن الشكل السياسي، وكان الولاة الذين يتولون حكم المشرق العربي في دمشق وحلب وبغداد والموصل وخانقين خاضعين للمراقبة من جهة وللتبديل كل مدة زمنية من جهة أخرى، وقد دفع الإقليم نتائج الاتجاه النهضوي القومي بزيادة القمع والاضطهاد وإعدام أعلامه في الميادين

العامة كما حصل في السادس من أيار في عام 1906م حيث أُعدمت ثلة من الشباب العربي في دمشق وبيروت على يد الطاغية جمال باشا السفاح. فقد أدركت الدول الأوروبية الاستعمارية أن وجود السلطنة العثمانية كقوة سياسية بات في دائرة التفتيت والتآمر على إقليم المشرق العربي فبدأت بإخراج وعد بلفور Balfour Declaration[11] من خلال الرسالة التي وجهها وزير خارجية بريطانية آرثر جيمس بلفور إلى المليونير اليهودي اللورد ليونيل وولتر روتشيلد L.W.Rothschild في الثاني من تشرين الثاني / نوفمبر 1917م وهذا نصها:

عزيزي اللورد روتشيلد

يسرني جداً أن أبلغكم عن حكومة جلالته، التصريح الآتي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عُرض على الوزارة وأقرته: "إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يُفهم جلياً أنه لن يُؤتَ بعمل من شأنه أن يُنقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى ".

وسأكون ممتناً إذا أحطتم الاتحاد الصهيوني علماً بالتصريح.

المخلص آرثر بلفور .

باختصار يمكن القول: إن وعد بلفور يُشبه وعدَ من لا يملك لمن لا يستحق. وقد بُني على مقولة مزيفة أرضٌ بلا شعب لشعبٍ بلا أرض .

أمَّا المرجعية الرئيسة لنشأة الحدود في إقليم المشرق العربي فتشكلها اتفاقية سايكس – بيكو التآمرية التي أظهرت حجم الأطماع الغربية في جزءٍ مهم من الوطن

11 آرثر جيمس بلفور A.J.Balfour 1848-1930م شغل منصب وزير خارجية بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى ، وهو الذي أصدر الوعد المشؤوم الذي عُرف باسمه .

العربي، وقد جاءت هذه الاتفاقية المعروفة باسمي وزير خارجية بريطانية مارك سايكس ووزير خارجية فرنسة جورج بيكو ، وكان من أطرافها أيضاً روسية القيصرية أيضاً . وهذه الاتفاقية تخالف المراسلات والاتفاقيات كلّها التي جرت بين هنري مكماهون الحاكم البريطاني في مصر والشريف حسين شريف مكة لإقامة دولة عربية في شبه جزيرة العرب والمشرق العربي إذا شارك العرب في الحرب العالمية الأولى وطردوا الأتراك من بلادهم. ولكن هذه الاتفاقية التي فضحتها الثورة الروسية البلشفية في خريف عام 1917م كانت أنصع مثال على التآمر الغربي الاستعماري على العرب وعلى تمزيق أرضهم إلى دويلات وكيانات سياسية ضعيفة توضع تحت الانتداب والاحتلال الغربي ولتضمن الدول الغربية وترعى قيام الكيان الصهيوني.

تتكون الاتفاقية ، التي أُقرت في 16 أيار/ مايو 1916م ، من البنود الآتية (والمصور رقم 1 يبيّن المجال الأرضي أو الجغرافي لهذه البنود):

1- المنطقة الزرقاء وتمتد من رأس الناقورة جنوباً (شمال عكا) وحتى أضنه وأقدام جبال طوروس في الشمال ، وتشمل المنطقة الساحلية السورية واللبنانية الحالية، وقد وُضعت تحت تصرف فرنسة لتقيم عليها الشكل السياسي الذي يناسبها.

2- المنطقة الحمراء، وتمتد من شمال بعقوبة وبغداد وحتى البصرة والكويت والخليج العربي بما فيها جزء من عربستان، وعلى حدود مدينتي كربلاء والنجف، وتوضع تحت تصرف السلطات البريطانية وتقيم فيها الشكل السياسي الذي تراه مناسباً.

3- المنطقة البنية، وتشمل فلسطين المحتلة باستثناء صحراء النقب وإصبع الجليل، وتمتد من غزة في الجنوب وحتى رأس الناقورة شمالاً. وتقع تحت الانتداب البريطاني وبإشراف دولي أيضاً على المقدسات (لإشراك روسية في وضع المقدسات كما طلبت عند إعداد الاتفاقية).

4- المنطقة أ (A) وتشمل الداخل السوري ومدنه الرئيسة دمشق وحمص وحماة وحلب، وتضم إليها الموصل والعمادية وراوندوز في شمال العراق . تُقام فيها دولة عربية موالية لفرنسة.

5- المنطقة ب (B) وتشمل المنطقة الممتدة من العقبة شاملة صحراء النقب والأردن ووسط وغرب العراق وجنوب العراق شاملة كركوك في الشمال وكربلاء والنجف. تُقام فيها دولة عربية موالية لبريطانية.

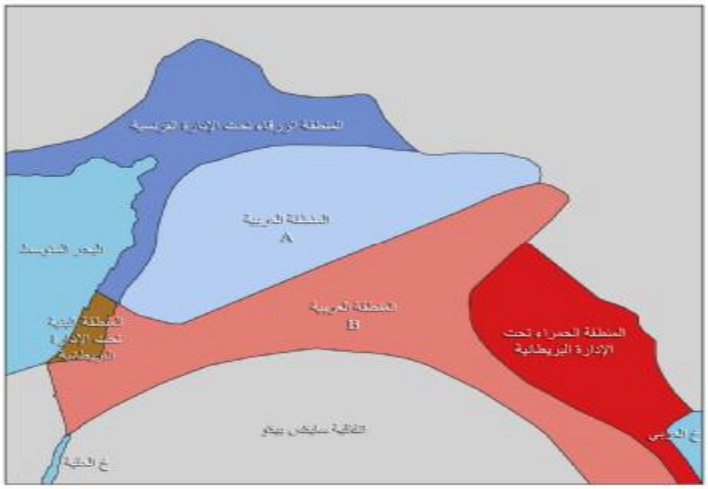

المصور رقم (1) يُوضح المجال الأرضي لاتفاقية سايكس بيكو:

والاتفاقية مكونة من خمس مواد وهي كالآتي:

المادة الأولى:

إن فرنسة وبريطانية العظمى مستعدتان لأن تعترفا وتحميا دولة عربية مستقلة، أو حلف دول عربية، تحت رئاسة رئيس عربي في المنطقتين (أ) و (ب) ويكون لفرنسة في المنطقة (أ) ولإنكلترة في المنطقة (ب) الحق بتقديم المستشارين والموظفين الأجانب بناءً على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية.

المادة الثانية:

يُباح لفرنسة في المنطقة الزرقاء ولإنكلترة في المنطقة الحمراء إنشاء ما ترغبان فيه من شكل الحكم مباشرة أو بالواسطة أو من المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية.

المادة الثالثة:

تنشأ إدارة دولية في المنطقة السمراء (فلسطين) ، يُعين شكلها بعد استشارة روسية وبالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلي شريف مكة .

المادة الرابعة: تنال إنكلترة الآتي:

1- مينائي حيفا وعكا .

2- يُضمن مقدار محدود من ماء دجلة والفرات في المنطقة (أ) للمنطقة (ب) ، تتعهد حكومة جلالة الملك من جهتها بأن لا تدخل في مفاوضات مع دولة أخرى للتنازل عن قبرص إلا بعد موافقة فرنسة .

المادة الخامسة:

تكون اسكندرونة ميناءً حراً لتجارة الإمبراطورية البريطانية، ولا تنشأ معاملات مختلفة في رسوم الميناء .

وتُعدُّ الحدود الحالية للدول في إقليم المشرق العربي نتيجة للتطور الذي أصاب الإمبراطورية العثمانية منذ عام 1830- 1923م عندما تفككت هذه الإمبراطورية، وشكلت التقسيمات الإدارية العثمانية أساس الحدود الحالية، وأصبحت العواصم الإدارية الإقليمية عواصمَ مركزيةً أو مدناً محوريً في الدول الحديثة [12] وقد استمرت المسألة الشرقية، أو مسألة تفكيك الإمبراطورية العثمانية، نحو قرن من الزمن وكشفت الحرب العالمية الأولى كم كانت تلك الإمبراطورية من الضعف مما أدى إلى تفككها

12 أنيس، محمد. الدولة العثمانية والشرق العربي، مكتبة الأنكلو المصرية، القاهرة 1993م . ص165-166

وانهيارها من الداخل وسهّل على الدول الأوروبية في الانقضاض عليها واستعمار جزءٍ مهم من ممتلكاتها. وكان للنشاط الفرنسي الدور البارز في المشرق العربي للإسراع في إضعاف السيطرة العثمانية عليه، وقد أيدت محمد علي باشا وابنه إبراهيم بالتوسع في إقليم المشرق العربي وإيجاد سلطة جبل لبنان في أزمة عام 1860م وجعله متصرفية ذات حكم ذاتي وربطه مباشرة بالباب العالي، وازدهر النشاط الثقافي والتعليمي الفرنسي وقامت بتمديد خطوط السكك الحديدية في منطقة سورية ولبنان[13]، وكان انتصار الدور الفرنسي بشق قناة السويس في عام 1869م ولكن مصر باعت حصتها فيما بعد إلى بريطانية وفي عام 1913م كان نصيب بريطانية 60% من أسهم القناة . فقد قامت بريطانية وفرنسة بالمماطلة في بنود اتفاقية سايكس بيكو ، بل إن بريطانية أنكرتها، لأن ما جرى بين هنري مكماهون والشريف حسين من مراسلات واتفاقات على مساعدة العرب بإنشاء دولة عربية على كامل الأرض التي يُحررها العرب من الأتراك خلال مجريات الحرب العالمية الأولى. ولكن الواقع أثبت أن الدول الاستعمارية كانت منافقة، وقد أوجدت الإطار الخارجي للخريطة المستقبلية لدول المشرق العربي ، عند نهاية الحرب في عام 1918م [14]. لفقد خضع المشرق العربي لإدارة الدول الاستعمارية بغطاء دولي وفّره المجلس الأعلى لعصبة الأمم في مؤتمره المنعقد في إيطاليا في عام 1920م في مدينة سان ريمو ، حيث أُقر رسمياً أحقية فرنسة وبريطانية في إدارة المشرق العربي بعنوان الانتداب ومساعدة شعوب المنطقة بالتطور والنمو، فأخذت فرنسة سورية ولبنان وأخذت بريطانية فلسطين والعراق وكامل المنطقة الواصلة بينهما وهي الأردن (أي كامل المنطقة من البحر المتوسط إلى الخليج العربي) مؤكدة فلسطين لتضمن تطبيق وعد بلفور المشؤوم المتضمن قيام دولة يهودية تكون وطناً قومياً لليهود في العالم. وقد شعر أولاد الشريف حسين بأنهم قد

13 المصدر السابق ص 205- 210 .

14 السرياني؛ مصدر سابق . ص 46 .

تعرضوا لعملية احتيال ونصب وابتزاز، وأن مصالحهم وعهودهم لـم يؤخـذ بهـا، فالفرنسيون أطاحوا بحكم الأمير فيصل في دمشق، وعندما حاول أخوه الأمير عبد الله التحرك نحو الشام أقنعه البريطانيون بالتقاعس وأعطوه شرقي الأردن، وبهذه العمليـة أصبحت الأشكال الجنينية ومعالم الأطر الخارجية لحدود دول متولدة في إقليم المشرق العربي واضحة الحدود بعض الشيء (حالة ضبابية ولكنها موجودة). بالنتيجة فرضت فرنسة وبريطانية (والشركات اليهودية العالمية)، كقوى استعمارية، الحدود السياسية بين الدول المتشكلة في إقليم المشرق العربي، دون أخذ رأي السكان المحليـين أولاً ودون الأخذ بالحسبان المعايير الطبيعية في ترسيم الحدود بين الدول، فكانت حدوداً اصطناعية رسمتها الدول المستعمرة لتحقيق أهدافها [15]. عملت فرنسة منـذ دخولهـا الأراضـي السورية إلى توسيع مساحة متصرفية جبل لبنان التي أسهمت في إنشائها بعد أحـداث 1860م، فقامت بمضاعفة مساحتها ومضاعفة عدد سكانها. وعملت بريطانية الشيء ذاته في العراق لوجود النفط فيه ووقوعه على طريق الهند، ولكن العراقيين ثاروا ضدها بما عُرف بثورة العشرين، وفي عام 1926م قامت بريطانية بضم لـواء الموصـل إلـى العراق. وقامت كذلك بتوسيع مساحة فلسطين منذ عام 1922م باتجاه الجنوب والشرق فضُمت لها صحراء النقب وأوجدت لها ممراً إلى خليج العقبـة ويـسّرت للعـصابات الصهيونية كل ما تحتاج إليه من شروط لوجستية وإدارية لتنشط على الأرض الفلسطينية من قتل وتهجير وترعيب وتهديد وتحضير لإقامة الدولة اليهودية، وأكثر من ذلك فإنها عملت مع فرنسة لتعديل الحدود الشمالية وضم إصبع الجليل والوصول إلى مياه البحر الميت ونهر الأردن وحرمان الأردن من أي منفذ إلى البحر المتوسط.

ومن الملاحظ توافق المراحل التي مرت بها حدود الدول في إقليم المشرق العربي مع المراحل المنهجية التي وضعها جونز، وهي :

1- مرحلة التحديد الأولي أو التفاهم المبدئي Definition . .

15 Drysdale,A.and G.H.blake,The Middle East and North Africa : A Political Geography. Oxford Unit,Press New York, 1985.p46.

2- مرحلة رسم خطوط الحدود بصورة مبدئية Delimitation.

3- مرحلة التعيين والتمييز، وهي العمل الميداني ووضع العلامات والأسلاك Demarcation.

4- صيانة الحدود والمحافظة عليها وحراستها Administration .

نجد أن الحدود في إقليم المشرق قد مرت بالمراحل ذاتها ولكن دون وجود فواصل محددة بين تلك المراحل، ولعلّ المرحلة الرابعة هي المرحلة الأكثر بروزاً الآن ولكن عندما اضطرت الدول لتسوية الحدود بينها وترسيمها في العقود الأخيرة أي بعد مرور عقود أيضاً على إيجادها اتبعت الخطوات والمراحل المذكورة في أصول تحديد الحدود وترسيمها.

الجدول رقم (1) يبيّن أطوال الحدود بين دول إقليم المشرق العربي وتاريخ تحديدها وأحوالها الحالية:

الحدود	الطول كم	تاريخ التحديد	معرّف	محدّد	مُعين ومُرسّم
سورية - تركية	725	1922-1926[16]	√	√	يوجد خلاف
سورية - لبنان	350	1922	√	√	يوجد خلاف
سورية -فلسطين	70	1923	√	√	مُعين ومُرسّم[17]
سورية - الأردن	375	1922	√	√	√
سورية – العراق	605	1922	√	√	√
العراق- تركية	353	1939	√	√	√
العراق - إيران	1250	1913-1975	√	√	√
العراق – الكويت	220	1899	√	√	يوجد خلاف
العراق – السعودية	872	1922-1975	√	√	مُعين ومُرسّم
العراق - الأردن	140	1922	√	√	√
الأردن – السعودية	745	1925	√	√	√
الأردن - فلسطين	480	1922	√	√	√
لبنان -فلسطين	79	1922	√	√	√
فلسطين - مصر	228	1906	√	√	√

16 لا يدخل لواء اسكندرونة في هذا التعريف لأنه سلخ في عام 1939م بمؤامرة بين فرنسة وتركية إبان الحرب العالمية الثانية .

17 يوجد خلاف حول اعتماد حدود 1923م أو خط الهدنة في الرابع من حزيران في عام 1967م .

من الجدول السابق نستخلص الآتي:

1-كانت بدايات ترسيم الحدود في الإقليم مع نهاية القرن التاسع عشر بين العراق والكويت.

2-شكّل عام 1922م أكثر الأعوام نشاطاً في ترسيم الحدود في الإقليم. وهذا يعكس ارتباط نشأة الحدود في الإقليم بالاستعمار الأوروبي.

3-استغلال تركية للحرب العالمية الثانية لترسيم حدودها مع العرب بظل الاستعمار البريطاني والفرنسي من جهة، وحاجة هذه الدول لرضا تركية وعدم دخولها الحرب مع ألمانية، ولذلك رسّمت حدودها مع العراق واختطفت لواء اسكندرونة من سورية .

4- كان لعام 1975م أهمية في ترسيم الحدود العراقية مع كل من السعودية وإيران.

المصور رقم (2) يبيّن الدول السياسية المتشكلة في إقليم المشرق العربي وتقاطعها مع المجال الجغرافي لاتفاقية سايكس بيكو:

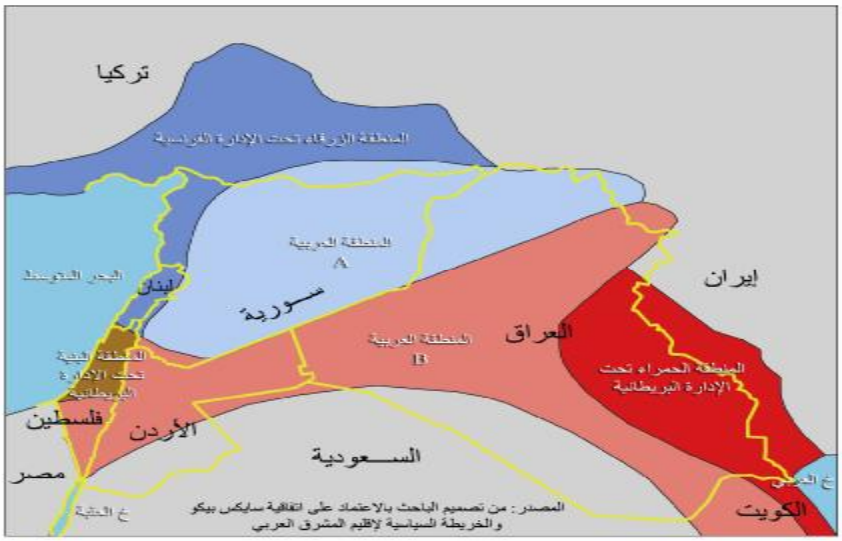

تتضح من المصور السابق جملة من الحقائق، وهي:

1-أن مساحة كبيرة (نحو نصف مساحتها) التي تشغلها المنطقة الزرقاء قد سُلخت من سورية وأُعطيت لتركية وفقاً لاتفاقية سايكس بيكو التي أقرتها الدول الاستعمارية .
2-أن مساحة كبيرة أيضاً قد خسرها العراق وأُعطيت لإيران .
3-أُضيفت صحراء النقب وآيلة (إيلات) إلى خريطة فلسطين تمهيداً لإقامة الدولة العبرية وجعلها مشرفة على خليج العقبة المتصل مع البحر الأحمر والمحيط الهندي ليكون لها دور في سياسة إقليمي البحر الأحمر والخليج العربي وقراراتهما.

دور الحدود في إيجاد قاعدة مناسبة للتعاون والتنمية الإقليمية:

على الرغم من أن الحدود التي لم تأخذ بالحسبان الخصائص البشرية (تاريخياً وإثنياً) وقد فُرضت بالقوة ،وعلى الرغم من أنها لم تتوافق في كثير من المناطق مع المعايير الطبيعية المعتمدة في إقامة الحدود بين الدول (أي إنَّ الحدود في إقليم المشرق العربي هي حدود تُشكّل بؤر توتر واختلاف وربما حروب) إلا أنه يمكن تحويل هذه الحدود إلى مناطق للتعاون والتنمية الإقليمية. ويمكن الإفادة من التجربة الأوروبية في تحويل مسائل الحدود كأمور معوقة للتعاون إلى فرص اندماجية مثمرة تخدم مصالح جميع الأطراف بالرهان على تبادل المنافع الاقتصادية لتذويب الخلافات السياسية. وكذلك يمكن البناء على النزاعات والمشكلات التي خلقتها الحدود بين دول الإقليم وتحويلها في اتجاهات مغايرة، وأهم هذه النزاعات والمشكلات :

1- النزاعات المرتبطة بالعبور عبر الحدود.
2- التسلل عبر الحدود أو العبور غير الشرعي.
3- المشكلات المرتبطة بالحدود على المستوى المحلي. وتظهر هذه المشكلات في ملكيات العقارات والأراضي الزراعية ورعي الماشية وفي تسويق المحاصيل الزراعية والإفادة من موارد المياه السطحية والجوفية وحتى في علاقات الزواج وخلافه. ويمكن القول: إنَّ هذه المشكلات من التنوع والتدرج في تعقيدها بحيث يصعب حصرها، وهي موجودة في أغلب المناطق الحدودية في المشرق العربي

وخاصة في المناطق الحدودية بين سورية وتركية وسورية ولبنان وإلى حد ما بين سورية والأردن.

4- القضايا الأمنية بمستوياتها المختلفة، من أدناها على مستوى تهريب الأسلحة والمخدرات وحتى أعلاها في تنفيذ المؤامرات والحروب.

ربما كانت المشكلات المرتبطة بالحدود بالمستوى المحلي هي أهم المشكلات التي تنشأ عن الحدود المشتركة في كثير من مناطق الحدود، وتعود أسباب تلك المشكلات وطبيعتها للآتي:

1- عدم ترسيم الحدود بمعايير مناسبة في المناطق المكتظة بشرياً (اللاندسكيب الحضاري) كما في بعض الحدود السورية – الأردنية، والسورية- اللبنانية، والسورية -التركية، والعراقية –التركية، والعراقية-الإيرانية، والفلسطينية - المصرية.

2- وجود موارد سطحية مهمة لا تتوافق في توزيعها مع ترسيم الحدود كالمياه الجارية وشبكاتها المغذية كما هو الحال في معظم الحدود السورية– التركية، والحدود العراقية – التركية، والعراقية – الإيرانية، والسورية – اللبنانية، والسورية – الفلسطينية، واللبنانية – الفلسطينية.

3- اكتشاف موارد اقتصادية ذات قيمة إستراتيجية كالنفط والغاز، كما حصل في حقل الرميلة بين الكويت والعراق، أو اكتشاف حقول للغاز على الرصيف القاري للبحر المتوسط وعدم ترسيم هذا الرصيف كما حصل بين لبنان وفلسطين في نهاية عام 2010م.

4- وجود أسباب سياسية واستعمارية ظهرت نتيجة لعقيدة التوسع الصهيونية ولقيام الكيان الصهيوني كوحدة سياسية غريبة في محيطها الجغرافي فتولدت عنه رزمة من المشكلات، وهي :

1. إقامة مناطق منزوعة السلاح Demilitarized، وقد أُقيمت قبل عام 1967م ثم احتلتها إسرائيل إثر نكسة حزيران في عام 1967م، وكان من نتيجة حرب تشرين / أكتوبر في عام 1973م أن أُقيمت منطقة منزوعة السلاح بين سورية وفلسطين المحتلة (الكيان الصهيوني) باتفاقية فصل القوات في عام 1974 م ودخول قوات مراقبة للأمم المتحدة وتحديد منطقتين تقعان خلفها حيث توجد فيها قوات عسكرية محددة العدد والعتاد تلتزم بها كل من سورية والكيان الصهيوني.انظر المصور رقم (3) وحصلت بين فلسطين (الكيان الصهيوني) ومصر على إثر اتفاقية كامب ديفيد فحددت في شريط من سيناء وما يقابله من فلسطين القدرات العسكرية بينهما.
2. احتلال أحزمة حدودية وجعلها مناطق فاصلة (Buffer Zones) بين فلسطين المحتلة وبين مناطق تأتي منها مقاومة (قوى خطرة) كما فعلت في جنوب لبنان مدة 18 عاماً وشكلت فيها نظاماً عسكرياً وإدارياً يؤدي سياسة عازلة بين فلسطين المحتلة والمقاومة في لبنان. ولكن المقاومة استطاعت في أيار من عام 2000 م أن تُحرر هذا الحزام ليُصبح جزءاً من المجال الجغرافي المقاوم وقد ظهرت أهميته الإستراتيجية في حرب تموز 2006م. وقد حاولت إسرائيل أن تجعل من القرارات الدولية قوة جديدة تعيد الحزام مرة ثانية كمنطقة عازلة يقوي حدودها الشمالية ويُعزز أمنها ولكنها لم تتمكن من ذلك .
3. أقامت إسرائيل أحزمة من التجمعات البشرية (المستوطنات) في الضفة الغربية والمناطق الفلسطينية التابعة لقرار التقسيم في عام 1947م أو ضمن حدود 1967م لتكون حزاماً بشرياً واقتصادياً وخدمياً(لاندسكيب متكامل) فاصلاً بينها وبين الفلسطينيين، هادفة من ذلك اقتطاع أراضٍ جديدة من جهة أو التفاوض والمساومة (المبازرة) على أراضٍ أكثر أهمية، في الحل النهائي من جهة ثانية.
4. إقامة الجدار العازل العنصري في الضفة الغربية والقدس المحتلة لتضمن أراضٍ

ذات أهمية للمشروع الصهيوني في فلسطين المحتلة (1947م) وتُقطّع بالوقت نفسه أوصال بعض القرى والمراكز العمرانية العربية ولتشكل حركتها ونموها وتطورها. ولكن على الرغم من ذلك إلا أن هذا الجدار يعكس درجة الإحباط في العقيدة الصهيونية وتقزّم المشروع الصهيوني كما هو حال طلب الاعتراف بيهودية الدولة وعنصريتها.

المصور رقم (3) يبيّن اتفاقية فصل القوات في الجولان السوري

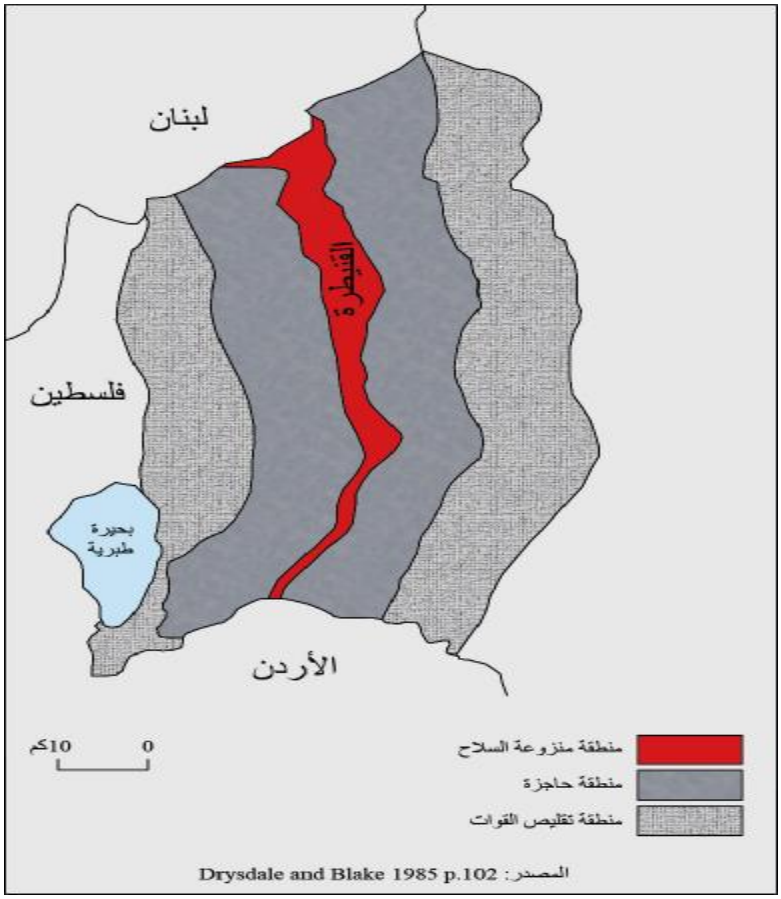

إن اللاندسكيب الحضاري، أو المناطق الحدودية المكتظة بشرياً، والمنافذ الحدودية الرئيسة تمتلك امتيازات طبيعية واقتصادية قادرة على أن تُصبح قواعد مناسبة للتعاون والتنمية الإقليمية، ويُمكن اقتراح المناطق الآتية لتكون النماذج الحيوية للتنمية الإقليمية (البينية):

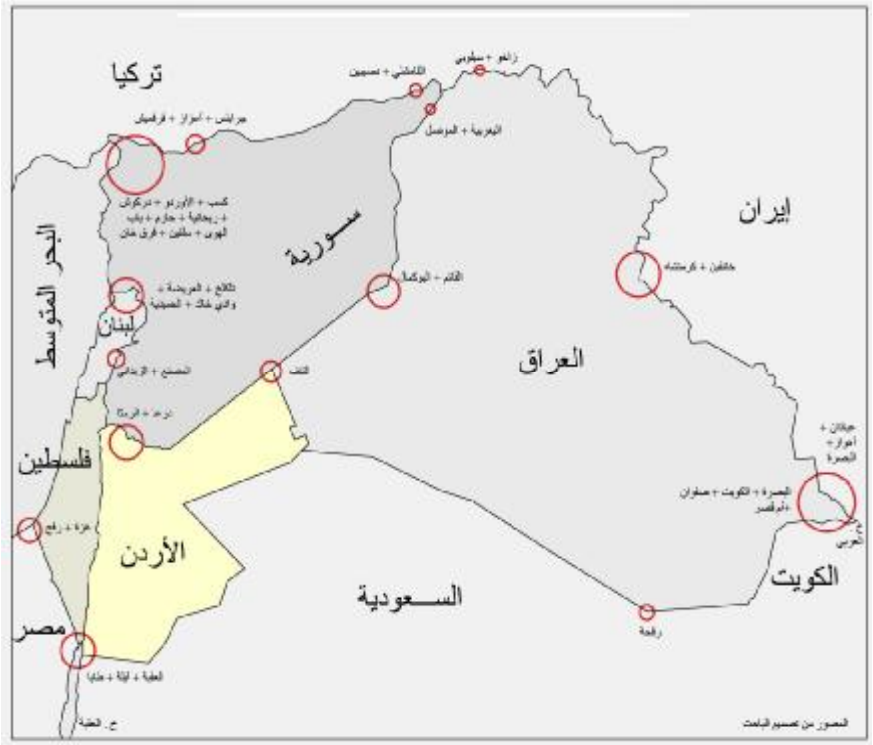

المصور رقم (4) يبيّن مراكز التنمية البينية في إقليم المشرق العربي وجيرانه

1- على الحدود الفلسطينية – المصرية، وتُشكل منطقة رفح بشطريها مع العريش وغزة إقليماً تنموياً حدودياً حيث توجد موارد بشرية متنوعة في منطقة تقل فيها تلك الموارد في سيناء وسواحل المتوسط الشرقية.

2- إقليم خليج العقبة الذي تمثله المنطقة الممتدة من العقبة وآيلة (إيلات) وطابا، وهي تمتلك خصائص طبيعية بحرية ذات قيم سياحية متميزة وتُشكل مجمعاً بحرياً متكاملاً في النقل، ويُمكن أن تنطلق منها شبكات من الطرق البرية الإسفلتية والحديدية إلى الظهير القاري الذي تخدمه.

3- منطقة الحدود الحيوية ذات اللاندسكيب الحضاري بين الأردن وسورية الممتدة من درعا في الغرب وحتى المدورة والرمثا والمفرق، وتمتلك ظهيراً زراعياً خصباً وخبرات زراعية جيدة تحتاج إلى إقامة مجمعات زراعية صناعية وتسويقية تجعل من المنطقة مثالاً للتنمية والتطوير وتأمين فرص العمل والنمو الاقتصادي وجعل الحدود منطلقاً للتنمية البينية العربية .

4- منطقة الحدود السورية اللبنانية في ثلاث نقاط مهمة :

1) في منطقة الزبداني والمصنع وعنجر.

2) في منطقة العريضة والدبوسية وتلكلخ ووادي خالد.

3) منطقة القصير والهرمل.

5- مناطق الحدود السورية – التركية ويُمكن اقتراح النقاط الآتية :

1)كسب، الأوردو، حارم، باب الهوى، قرق خان، حوض نهري الأسود وعفرين.

2)إعزاز، كلس، جرابلس، قرقميش.

3)القامشلي، نصيبيّن.

6- مناطق الحدود السورية – العراقية :

1) اليعربية، الموصل.

2) البوكمال، القائم.

3) البادية السورية، منطقة الرطبة.

7- منطقة الحدود العراقية – التركية في زاخو وسيلوبي.

8- منطقتا الحدود العراقية – الإيرانية :

1) عبادان، البصرة .

2) خانقين، كرمنشاه.

9- منطقة الحدود العراقية– الكويتية وتضم مناطق حدودية كثيرة يُمكن أن تُشكل مراكــز تنموية مشتركة وكأنها مراكز إقليمية وليست حدودية، أي إنَّ الحدود ليست عائقاً أمام خطط التنمية الإقليمية بل يُمكن القول: كان للحدود الدور المحفز على تنمية مناطق لم يكن بالإمكان تنميتها أو الاقتراح بتنميتها لولا وجود الحدود بالأساس.

الجدول رقم (2) يبيّن المواقع المقترحة للتنمية الإقليمية باستثمار البوابات الحدودية في إقليم المشرق العربي

موقع الحدود	المواقع التي تضمها منطقة الحدود	نوع التنمية التي يمكن اتخاذها
الفلسطينية – المصرية	العريش+غزة + رفح الفلسطينية +رفح المصرية	تنمية الموارد البشرية + الصيد البحري +السياحة + النقل البحري
الأردنية - الفلسطينية - المصرية	العقبة + آيلة (إيلات)+ طابا	السياحة البحرية+النقل البحري+الصيد+إقامة صناعات تعتمد على الفوسفات ومواد البناء والرخام
الأردنية - السورية	درعا+الرمثا+المفرق+البويضة	الزراعة والرعي+المجمعات الزراعية الصناعية(الصناعات الغذائية)خدمة الترانزيت ، تنمية الموارد البشرية
السورية – العراقية	البادية السورية +منطقة الرطبة العراقية والأنبار	في مجال النفط والغاز والفوسفات والرعي وحركة الأفراد
السورية - اللبنانية	جديدة يابوس+المصنع + شتورة+الزبداني + عنجر	الزراعة+السياحة+التجارة وتبادل السلع والمنتجات وحركة الأفراد
السورية- اللبنانية	العريضة + الدبوسية + الحميدية + تلكلخ	الزراعة وإقامة المشاريع المائية والتنموية
السورية- اللبنانية	القصير+ منطقة الهرمل	حركة الأفراد والسلع وإقامة المشاريع التنموية المعتمدة على موارد المياه والزراعة
السورية- التركية	كسب+الأوردو +دركوش+ريحانية+ حارم+باب الهوى+سلقين+قرق خان/ حوض نهر عفرين والأسود	السياحة+حركة الأفراد +حركة الترانزيت+التجارة +الزراعة والمشاريع المائية
السورية- التركية	أعزاز +كلس+جرابلس+قرقميش	الزراعة + التجارة
السورية-التركية	القامشلي + نصيبيّن	حركة الأفراد +الزراعة+التجارة+الترانزيت
السورية –العراقية	اليعربية – الموصل	حركة الأفراد+الرعي+الترانزيت
السورية-العراقية	البوكمال + القائم	الزراعة+التجارة+حركة الأفراد+المشاريع التنموية المشتركة
العراقية-التركية	زاخو + سيلوبي	حركة الأفراد + الترانزيت
العراقية - الإيرانية	عبادان + البصرة	التجارة+الاقتصاد النفطي+حركة الأفراد
العراقية- الإيرانية	خانقين + كرمشاه	حركة الأفراد وتبادل السلع
العراقية- الكويت	البصرة+أم القصر+الكويت+صفوان+العبدلية	تنمية الاستثمارات في المجال النفطي وحركة السلع والأفراد

وهكذا نجد أنه توجد نحو 16 منطقة تعاون وتنمية بينية في إقليم المشرق العربي يُمكن لها أن تُشكّل أساساً إستراتيجياً في هذا الإقليم لرسم سياسة مستقبلية تجعل من الإقليم أحد أهم الأقاليم الجغرافية في غربي آسية وواجهة للتعاون العربي الأوروبي والإسلامي على حد سواء لما لموقعه وتراثه وموارده الطبيعية والبشرية من أهمية في الحضارة الإنسانية وفي الاقتصاد القاري والدولي (حيث تُشكل واجهته الشمالية تركية ودول القفقاس وروسية وشرق أوروبة، وتشكل واجهته الشرقية والشمالية الشرقية إيران وبحر قزوين ووسط آسية، ويُشكل ظهيره إقليم شبه جزيرة العرب وشمال أفريقية) وهذا يتوافق مع فرضيتي البحث. هل يُمكن الإفادة من الحدود في التنمية؟ ولا تستطيع الحدود أن تلغي ضرورة الحاجة إلى وضع إستراتيجية موحدة لإقليم المشرق العربي .

نتائج البحث:

نستطيع في نهاية البحث التوصل إلى النتائج الآتية:

1- جاءت الحدود في إقليم المشرق العربي نتيجة للتآمر الغربي (الدول الاستعمارية) على الإقليم في غمرة التناحر الغربي على المستعمرات .

2- تُعدُّ الحدود في الإقليم حدود قوة فُرضت على شعوب الإقليم بعد الحرب العالمية الأولى.

3- تعود الحدود الحالية في الإقليم إلى مرجعية سياسية استعمارية وهي :

1. اتفاقية سايكس بيكو الخبيثة المتضمنة اقتسام الإقليم بين بريطانية وفرنسة .
2. وعد بلفور المشؤوم المتضمن إلغاء فلسطين وجعلها وطناً قومياً لليهود في العالم.

4- نشأت بعض دول الإقليم (لبنان) على مراحل بما يتوافق والأهداف الفرنسية الطائفية والجيوسياسية في المستقبل لتبقى مرجعية سياسية وأساساً يعود إليه اللبنانيون في المراحل القادمة .

5- تبدلت حدود سورية بمراحل عدة، بعضها كان يتطابق مع المفهوم التاريخي لسورية الكبرى (الطبيعية) وبعضها الآخر بما يتوافق مع مصالح الدولة المستعمرة لها وهي فرنسة.

6- تبدلت حدود سورية واقتُطعت أجزاء منها كبيرة كان آخرها في خريف عام 1939م بحيث لم تراعِ فرنسة الدولة المنتدبة (المستعمرة) الحقوق التاريخية والسياسية والقانونية لسورية.

7- لم تُطبق المعايير الطبيعية المعهودة في ترسيم الحدود بين دول الإقليم ولم يكن بالإمكان تحقيق ذلك، لأن الحدود في الإقليم حدود قوة مفروضة وليست حدوداً أصولية يمكن لها أن تحقق الأهداف المرجوة من الحدود.

8- معظم الحدود في الإقليم هي حدود هندسية رُسِّمَتْ بطريقة الرسم بين نقطتين واضحتين(نقطتا علاّم) بخط مستقيم وخاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة.

9- يُمكن للحدود الحالية أن تكّون بؤر تنمية وتطوير وتعاون مشترك بين الدول المعنية للتوجه بدول الإقليم نحو التكامل والتطور.

اقتراحات البحث:

يمكن اقتراح خطة طريق جيوإستراتيجية في إقليم المشرق العربي على أساس النتائج من جهة والإمكانيات المتاحة في الخصائص الجغرافية للإقليم :

1- النظر إلى الحدود الراهنة في إقليم المشرق العربي على أنها حدود فُرضت على سكان الإقليم فهي حدود قوة لم تأخذ مصالح السكان ولم تضع بالحسبان الخصائص الطبيعية والبشرية لشعوب الإقليم.

2- النظر إلى وظيفة الحدود السياسية بين دول الإقليم على أنها وظيفية تنسيقية وليست حاجزة بين شعوب الإقليم.
3- إقامة بؤر (مراكز) تنموية بينية (حدودية) في المواقع التي رُصِدَتْ في الخريطة السياسية لإقليم المشرق.
4- الاهتمام بالمصالح الحقيقية الموجودة في البؤر التنموية البينية (الحدودية) في الاتجاهات الآتية:
   1. المصالح الاقتصادية الربحية.
   2. المصالح الاجتماعية.
   3. المصلحة البيئية في محيط البؤر التنموية.
5- الانطلاق من البؤر التنموية البينية نحو توافق في السياسات الإقليمية وفي المحافل الدولية بما يخدم المصالح الاقتصادية الإقليمية ويؤدي إلى التكامل والانسجام والتوحد.
6- التعاون والتنسيق المناسب بين لبنان وسورية لاستثمار مصادر الطاقة المكتشفة في الرصيف القاري بعقود تأخذ بالحسبان التوزع الجغرافي لحقول النفط والغاز في شرق البحر المتوسط وبين سورية وتركية.
7- استثمار موارد المياه العذبة الهائلة التي تخرج في الرصيف القاري بين سورية ولبنان وبين سورية وتركية واستغلالها من قبل شركات استثمارية مناسبة .

المصادر والمراجع

1- ابن المنظور، لسان العرب الجزء 4، بولاق، مصر، 1300هـ، ص 115.
2- أنيس، محمد. الدولة العثمانية والشرق العربي، مكتبة الأنكلو المصرية، القاهرة 1993م.
3- الجوهري، إسماعيل بن حماد. الصحاح. ج2 ، دار العلم للملايين ص462.
4- الحمادي،م .الجباوي، ع. رهبان،عبد الرؤوف.الجغرافية السياسية، جامعة دمشق،1428/2006م.
5- الزعابي، سالم محمد مفتاح صالح. الجوانب الدولية للنزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث،مطبعة رأس الخيمة الوطنية،ط1،1423 هـ/ 2002م.
6- السرياني، محمد محمود. الحدود الدولية في الوطن العربي، نشأتها وتطورها ومشكلاتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1422 هـ، 2001م.
7- سعيد،إبراهيم أحمد.ما بين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيوبولتيك والعولمة،دار الأوائل، دمشق.2006م.
8- الفقي، إبراهيم محمد علي. الجغرافية السياسية، الرياض، 1428 هـ .
9- محمود، توفيق محمود. مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية – العربية. مجلة السياسة الدولية، ع 111 ، القاهرة، مؤسسة الأهرام يناير 1993م.
10- مرسي،مصطفى. أوراق إستراتيجية. التعامل الحضاري مع نزاعات الحدود في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية ، نتائج إيجابية ومرحلة جديدة . سجل الأحداث الجارية في منطقة الخليج وجوارها الجغرافي،ع 15، تموز/يوليو– أيلول /سبتمبر 2000م.
11- المعجم الوسيط ، ص 160.
12- الموسوعة العربية المجلدان 10، 22 . ص 642، 291.
13- Drysdale,A.and G.H.blake,The Middle East and North Africa : A Political Geography. Oxford Unit,Press New York, 1985.
14- Klare,Michael.The new geopolitics. Monthly Review.July-August.2003.
15- http//www.google earth

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2011/8/22.